

Distr.: General
14 December 2005
Arabic
Original: English



بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٥٣٢٦ المعقودة في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أدلى رئيس مجلس الأمن باسم المجلس بالبيان التالي فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون "الحالة بين إثيوبيا وإريتريا":

"وافق مجلس الأمن، بالتشاور مع الأمين العام، على أن يقوم مؤقتاً بنقل الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا من إريتريا إلى إثيوبيا. وينوي مجلس الأمن مواصلة الوجود العسكري للبعثة في إريتريا خلال الفترة التي سيقوم فيها باستعراض خطط المستقبل بالنسبة للبعثة.

"وقد وافق مجلس الأمن على هذا القرار لا لشيء سوى ما تقتضيه المصلحة، وهو سلامة موظفي البعثة وأمنهم. وقد أدى عدم تعاون السلطات الإريتيرية مع البعثة إلى نشوء ظروف سادت في الميدان تحول دون تنفيذ البعثة لولايتها بشكل مرضٍ.

"ويدين مجلس الأمن بشدة ما اتخذته إريتريا من إجراءات وفرضته من تقييدات غير مقبولة على البعثة، مما انتقص بشكل جذري من أية قدرة تنفيذية ذات شأن للبعثة، وسوف تترتب عليه، لو استمر، آثار بالنسبة لمستقبل البعثة. ويذكر مجلس الأمن بطلبه الذي أعرب عنه في القرار ١٦٤٠ (٢٠٠٥) بأن ترجع إريتريا عن تلك التقييدات وتوفر للبعثة إمكانية الوصول وما يتطلبه أداؤها لمهامها من مساعدة ودعم وحماية.

"وفي هذا الصدد، ينوي مجلس الأمن أن يقوم على الفور، مع الأمانة العامة، باستعراض جميع خيارات عمليات نشر البعثة ووظائفها في سياق الغرض الأساسي منها وقدرتها على العمل بفعالية، والخيارات العسكرية المختلفة المتاحة.



”ويظل رأي مجلس الأمن بشأن القضية الأساسية المتعلقة بتنفيذ قرار لجنة الحدود بين إريتريا وإثيوبيا دون تغيير، ويؤكد المجلس الحاجة الملحة إلى إحراز تقدم في تنفيذ قرار اللجنة.“